مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال
ISSN : 2602-6570
المجلد 05 العدد01 – جوان 2022

السياحة كبديل من بدائل التنمية في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة 1995-2019

Tourism as an alternative to development in Algeria, an applied study for the period 1995-2019

صورية مساني[1*]، رشيدة مساني[2]

[1] جامعة العربي التبسي –تبسة–، soraya.messani@univ-tebessa.dz

[2] جامعة محمد خيضر – بسكرة–، Rachida.messani@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2022/02/01 تاريخ القبول: 2022/06/12

ملخص:

تهدف هذه الدراسة لتبيان الآثار الاقتصادية للسياحة كنهج وقاطرة للنمو وزيادة النمو من خلال رصد العلاقة بين الطلب السياحي ونمو الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر، وتوضيح اتجاهها معتمدة على بيانات البنك الدولي من 1995-2019 بانتهاج تحليل التكامل المشترك اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 10.

فأثبتت الدراسة عدم وجود علاقة بين متغيري الدراسة ويعود السبب لغياب استراتيجية سياحية تنموية في الجزائر في ظل غياب مناخ استثماري محفز.

الكلمات المفتاحية: السياحة في الاقتصاد الجزائري، الأثار الاقتصادية للسياحة، التكامل المشترك.

تصنيف JEL: C33; Z32; Z3

Abstract:

This study aims to demonstrate the economic effects of tourism as an approach and a locomotive for growth and increase growth by monitoring the relationship between tourism demand and GDP growth in Algeria ; and clarifying its direction based on World Bank data from 1995-2019 by adopting a joint integration analysis based on the outputs of a program using the Eviews10 program.

There is a relationship between the two variables of the study due to the absence of a developing tourism strategy in Algeria in the absence of a stimulating investment climate.

Keywords : **Tourism in the Algerian economy, economic effects, joint integration**

Jel Classification Codes : **Z3 ; Z32 ; C33**

*المؤلف المراسل.

1. مقدمة

1-1 تمهيد

أصبحت العديد من دول العالم تتجه إلى الاهتمام بالسياحة كصناعة نظرا لأهميتها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومن ثم زادت هذه الدول الاهتمام بهذا القطاع الحيوي من نواحي التطوير والتنمية من بنية تحتية وفوقية وتوفير المستلزمات التي يحتاجها، وتتفاوت نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي من دولة إلى أخرى حسب المقومات الجاذبة للسواح في مجملها سواء كانت طبيعية أو بشرية بالإضافة إلى الخدمات المقدمة لهم ومنه تعتبر السياحة ركيزة أساسية لبناء اقتصاديات الدول لسيما النامية منها، وعلى رأسها الجزائر التي تعتمد على الموارد الطبيعية لأغراض التصدير وبما أن التباينات في الطلب والعرض صارت تؤثر في قيمة الصادرات فإن السياحة هي الملجأ الأساسي الذي يضمن لهذه البلدان دخلا يكاد يكون مستقرا نسبيا وهذا ما ينعكس على معدلات نمو الناتج المحلي وميزان مدفوعات هذه الدول ويعزز رصيدها من العملة الصعبة، ولكن لتحقيق الأهداف المنشودة من الاستثمار في القطاع السياحي وزيادة الطلب على الخدمات السياحية الجزائرية لابد من توفر قاعدة بنيوية فوقية وتحتية معززة بنظام تشريعي مرن ومناخ استثماري ملائم يسمح بجذب الاستثمارات التي من شأنها تقويه الصناعة السياحية لتحقيق التنمية في الدول المنشودة.

2-1 إشكالية الدراسة

مما تقدم يمكن طرح التساؤل الرئيس الآتي:

ما طبيعة العلاقة بين الطلب السياحي ونمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الجزائري؟

فرضيات الدراسة

- هناك علاقة طويلة المدى ذات دلالة معنوية عند مستوى معنوية 5% بين الطلب السياحي والناتج المحلي الاجمالي في الجزائر؛
- هناك علاقة قصيرة المدى ذات دلالة معنوية عند مستوى 5% بين الطلب السياحي والناتج المحلي الاجمالي في الجزائر؛

1-3 أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال واقع الاقتصاد الجزائري الذي يستلزم التفكير الجدي في بدائل تنموية تخرجه من دائرة الاقتصاد الريعي والمداخيل الغير مستقرة والمرتبطة بتغيرات الطلب والعرض العالمي.

1- 4 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة لإبراز:

- مقومات الجذب السياحي في الجزائر
- الأثار الاقتصادية للسياحة في تحقيق التنمية وتعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر.

1-5 منهجية الدراسة

تم استخدام في هذا البحث أسلوب الدراسة القياسية من خلال نموذج علاقة التكامل المشترك بين متغيرات المدروسة في الدولة محل الدراسة لمعرفة التأثير وطبيعة العلاقة بين الطلب السياحي والناتج المحلي في الجزائر ومعرفة اتجاه التأثير ما إذا كانت هناك علاقة توازنية طويلة المدى أو تقتصر العلاقة على المدى القصير واعتمدنا في اثبات ذلك على اختبار السببية لغرنجر (قصير المدى).

1-6 الدراسات السابقة

عنوان الدراسة **Research on the Relationship between Residents' Income Growth and Tourism Consumption: A Case Study of Wuhan ;**
Ruoting Zhang ; Modern Economy Vol.11 No.3, March 30, 2020
Jinan University, Guangzhou, China.

هدفت هذه الدراسة لتبيان دخل السكان كونه عامل مهم يؤثر على الاستهلاك السياحي. بأخذ مدينة ووهان كمثال، معتمدة على البيانات من عام 1996 إلى عام 2015، واستخدمت برنامج Eviews وطريقة تحليل التكامل المشترك لإجراء تحليل تجريبي على الدخل المتاح للفرد للسكان ونصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي السياحي، ودراسات كمية علاقتها الديناميكية. تظهر النتائج أن هناك علاقة مستقرة طويلة الأجل بين نمو دخل السكان والاستهلاك السياحي أدى نمو دخل السكان إلى تعزيز الإنفاق الاستهلاكي السياحي مقابل كل زيادة بنسبة 1٪ في الدخل المتاح للسكان، سيزداد الإنفاق الاستهلاكي السياحي بنسبة 1.1317٪. وفقًا لهذه النتيجة، من الممكن تحفيز الاستهلاك السياحي

للمقيمين عن طريق زيادة مستوى دخل السكان ووضع بعض سياسات الرفاهية لقضاء العطلات، وبالتالي تمكين صناعة السياحة في الصين من التطور بشكل أفضل وتعزيز النمو الاقتصادي.

تشترك هذه الدراسة مع دراستنا كونها اعتمدت على نفس منهجية الدراسة والمتمثلة في علاقة التكامل المشترك باستخدام برنامج Eviews ولكنها توضح العلاقة بين دخل السكان والاستهلاك السياحي في الصين في حين دراستنا توضح العلاقة بين الإيرادات السياحية والطلب السياحي، وأثبتت الدراسة الأولى وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرين في حين أثبتت دراساتنا عدم وجود علاقة بين المتغيرين لا في المدى الطويل ولا القصير. ويرجع ذلك لاختلاف الاستراتيجية التنموية السياحية في الصين عنها في الجزائر.

2. دواعي انتهاج السياحة كقاطرة للتنمية في الجزائر

1.2 التبعية للاقتصاد الريعي وتداعياته

كان كارل ماركس أول من لفت النظر إلى ما أسماه " الرأسمالية الريعية" وكان يقصد ظاهرة اقتصادية اجتماعية يصف من خلالها طبقة رأسمالية غير منتجة اقتصاديا ودخلها لا يأتي من إنتاج البضائع والسلع بل من خلال امتلاك مصادر الريع مثل الأراضي والعقارات المؤجرة وحتى الأسهم والسندات وفي صناعة النفطية كانت الكلمة ترد بشكل مستقل عن الضريبة باعتبارها حصة للمالك قبل احتساب الضريبة وهذا الاستعمال كبد الدول الريعية خسائر نتيجة اعتمادها على موارد زائلة دون استغلال مواردها في بناء اقتصاد حقيقي.

فما أسفرت عنه الأزمة النفطية الأخيرة -خلال 2014 -أن ذروة النفط التي تحدث عنها هربرت نعيشها من جانب الطلب وليس العرض فتقارير الطاقة تتحدث بكثرة عن اقتراب ذروة النفط من الاتجاه المعاكس (الطلب)؛ حيث توقعت بيتشي جروب في 26 مارس 2013 أن الطلب على النفط يقترب من نقطة اللاعودة وقد يصل إلى مستوى ذروته بحلول 2020 فعند ما ننظر إلى مستوى الطلب خلال الفترة 2009-2012 نجد أنه ارتفع من 85.4 مليون برميل يوميا إلى 88.1 مليون برميل يوميا في 2010 ولكنه ارتفع بعد ذلك إلى 89.8 مليون برميل يوميا في 2012 أي ما يقارب 2% وهذا نمو متدن كما لم تشهد الفترة السابقة ارتفاعات كبيرة في الأسعار حتى تمارس ضغوط على الطلب العالمي، حيث بلغ متوسط أسعار غرب تكساس خلال نفس الفترة ما بين 62 و95 دولار للبرميل وبرنت ما بين 62 و112 دولار للبرميل وأن من الواضح أن الطلب العالمي على النفط يقترب

من ذروته (بن جمعة ، 2009). رغم أن معدل نمو استهلاك النفط في آسيا تضاعف ولكنه عوض النقص في طلب الولايات المتحدة الأمريكية التي ترى أن هذا الموقف يتعارض مع تنبؤ وكالة الطاقة الأمريكية التي ترى أن الطلب العالمي سيرتفع إلى 98 مليون برميل يوميا في 2020 لكن هذه التنبؤات تتغير مع ارتفاع كفاءة استهلاك الوقود في المركبات والاستعانة بالغاز الطبيعي بدلا من النفط في بعض القطاعات الاقتصادية التي كانت تستخدمه تاريخيا بما في ذلك المركبات الخفيفة والنقل البحري والسكك الحديدية وسيلعب مستوى الأسعار دورا هاما في تحديد سرعة الانتقال من النفط إلى المعايير الأخرى، كما أننا لا نستطيع تجاهل تغير هيكل مرونة الطلب في الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مستهلك للنفط في العالم وتجاوبه مع ارتفاع الأسعار عكسيا واستخدام الغاز كوقود لتوليد الكهرباء في الشرق الأوسط. كمحاولة للدول المنتجة زيادة صادراتها من النفط كما أن الصين بدأت تغير من إنتاجها الصناعي ذات الكثافة العالمية لاستخدام النفط إلى قطاعات أخرى أقل كثافة لاستخدامه دون المساس بمكونات نموها الاقتصادي علما أن النقل مسؤول عن 60% من استخدام النفط العالمي ولكن التغيرات الهيكلية في استعمال الطاقة سيكون لها أثر كبير على الاستهلاك العالمي، وهذا ما يفسر أن ذروة النفط انتقلت من جانب العرض كما تنبأ هربرت في السبعينات إلى جانب الطلب وتعتبر انخفاض الأسعار مع ارتفاع معدلات الإنتاج في الأزمة النفطية الأخير تفسيرا واضحا للظاهرة.

وهذا الواقع يفرض ضرورة انتهاج سبل بديلة وحقيقية لإنعاش الاقتصاد الجزائري خارج نطاق المنتج الواحد وهو الاقتصاد النفطي.

3-السياحة كسبيل لتحقيق التنمية في الجزائر

على الرغم من الاهتمام المتزايد بالسياحة للتحفيز على توظيف الأموال في المناطق ذات الاقتصاديات الضعيفة بل وحتى المتطورة منها فإن التعقيدات المرتبطة بتطوير السياحة غير مشجعة وعلاوة على ذلك يمكن أن ينظر للسياحة بشكل خاطئ على أنها نشاط اقتصادي قادر على الحياة في المناطق التي فشلت فيها الأنشطة في حين للسياحة متطلبات محلية التي يجب عليها أن تواجهها إذ ما أريد لها النجاح دون اهمال العوامل الاجتماعية والبيئية العاملة على تفعيل إنجاح النهج السياحي التنموي. (المساعد، 2006، صفحة 215)

3-1 الآثار الاقتصادية لصناعة السياحة

فالسياحة هي أحد الظواهر الاجتماعية التي تقضي إلى انتقال الانسان بصفة مؤقتة من المكان الذي يقيم فيه على سبيل الاعتياد إلى مكان آخر لأي غرض غير غرض الهجرة والعمل بأجر ومن هذا المنطلق تساهم العناصر التالية في صناعة السياحة: (الزغبي، 2012، صفحة 88)

الجدير بالذكر أن النشاط السياحي لا يقتصر على حركة انتقال السياح بين دول العالم وما يرافقها من انفاقات بواسطة السياح على شراء السلع والخدمات السياحية بل يتعدى إلى نشاط المنتجين أصحاب المشروعات السياحية والفندقية وما يتطلبه نشاطهم من انتقال للسلع الإنتاجية والاستهلاكية والقوى العاملة ورؤوس الأموال عبر حدود دول العالم؛

أما الأثر الاقتصادي الثالث للسياحة قابليتها وقدرتها الفائقة على توليد فرص العمل التي تفوق بقية الأنشطة الاقتصادية الأخرى وهناك أسباب عدة تعلل هذه القدرة الفائقة وهي: (العنزي و الطائي، 2013، صفحة 136)

- انتماء السياحة للقطاع الإنتاجي الثالث أي قطاع الخدمات بعد القطاعين الزراعي والصناعي؛
- تمتاز صناعة السياحة بالعلاقة الثنائية والتفاعلية بين السائح المنتفع من الخدمة ومقدم أو مزود الخدمة وعلى هذا الأساس هذا القطاع يخلق فرص عمل كبيرة وواسعة لتقديم خدمات إلى السياح.
- أما الأثر الاقتصادي المباشر الرابع ألا وهو التشابك القطاعي لقطاع السياحة بالقطاعات الخدمية والإنتاجية الأخرى ونذكر على سبيل المثال "القطاعات الداعمة والتسهلية للسياحة والمتمثلة بقطاع النقل وقطاع البنوك وقطاع الفنادق والمطاعم أما القطاعات الإنتاجية الداعمة فأهمها القطاعين الزراعي والحيواني" (القعيد، 2011، صفحة 150)

3-2 الوضع الراهن لقطاع السياحة في الجزائر

تسعى الاستراتيجية الوطنية للتنمية السياحية إلى وضع سياسة الدولة على أساس اشراك جميع المؤسسات في تطوير المنتجات السياحية والأنشطة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر وعلاوة على ذلك فإن هذه الاستراتيجيات تعمل على وضع إطار مستدام لتوجيه وتنسيق تنمية السياحة في السنوات القادمة وخلافا للقطاعات الاقتصادية الأخرى؛ السياحة لاتزال هيكليا قطاع أفقي حيث تطوره يرتبط بالبيئة العامة (النقل، الثقافة، الحرف اليدوية، الاتصالات، الزراعة، النظافة والصحة)، وهذا يبرز نقاط ضعف القطاع: (السيد حنفي، 2010، صفحة 13)

- العجز من حيث الجودة والكمية فيما يتعلق بالإيواء السياحي؛
- بيئة غير جاذبة للسياح.
- ضعف في خبرة الموظفين ونقص في التخصص الوظيفي؛
- مشاركة ضعيفة من الجمعيات في إطار تطوير القطاع السياحي.

3-3 الهدف من نهج التنمية السياحية في الجزائر

-تحسين التوازنات العامة (التشغيل والنمو والميزان التجاري والمالية والاستثمار)؛
- أثر هذه السياسة على القطاعات الأخرى (الصناعة والتقليدية والنقل والخدمات والصناعة والعمل)؛
-المساهمة في التجارة والانفتاح، على حد سواء وطنيا أو دوليا؛

3-4 مساهمة قطاع السياحة في تنمية الناتج المحلي

قدرت مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي ب 3.5%عام 2015 من إجمالي الناتج المحلي وارتفعت إلى 4% عام 2016 ومن المتوقع أن تصل إلى 3.7% عام 2026 أي بزيادة قدرها 3.6% سنويا، في حين كانت مساهمتها الإجمالية في الناتج المحلي الإجمالي 6.6 % ومن المتوقع أن ترتفع بنسبة 4% سنويا لتصل إلى 7.3 %عام 2026

الشكل 01: مساهمة الناتج السياحي في نمو الناتج المحلي للفترة 2006-2016 (دينار جزائري)

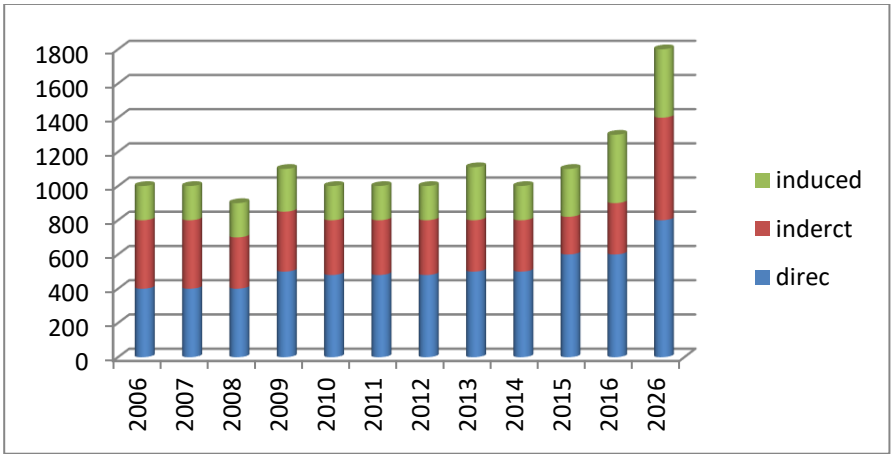

Travel and Tourism, **Econommic impact, Algeria**, World Travel And Tourism Council, The Harlequin Bulding, London,2016, p07

5.3 تطور الطلب السياحي في الجزائر

من خلال الجدول الملحق-1- يتبين أن الحركة السياحية في اتجاه الجزائر عرفت تراجع منذ سنة 1995 نظرا للظروف التي مرت بها الجزائر في تلك الفترة ومع تحسن الظروف الأمنية بدأت الجزائر تستعيد السياح بداية من 1997 حيث وصل عدد السياح سنة 1999 نحو 755286 سائح وبلغ العدد سنة 901416، ومع ذلك تبقى الحركة السياحية تجاه الجزائر متذبذبة وضئيلة مقارنة بدول الجوار ويعود ذلك لضعف البنية التحتية والفوقية التي لا تستجيب لمستويات الطلب لاسيما الخارجي منه.

3. 6 تحديات القطاع السياحي الجزائر ومقوماته

- **مقومات القطاع السياحي في الجزائر**

– توفر الأمن والاستقرار السياسي والاجتماعي في الجزائر مقارنة بسنوات التسعينات؛

– الموقع والمناخ : تقع الجزائر شمال القارة الإفريقية وهي تتوسط بلاد المغرب العربي الكبير يحدها من الشمال البحر المتوسط ومن الشرق تونس وليبيا ومن الغرب المغرب الأقصى وموريتانيا ومن الجنوب النيجر ومالي و تمتد أرض الجزائر في أقصى اتساع لها على مسافة تزيد عن 1900 كلم من الشمال إلى الجنوب و 1800 من الشرق إلى الغرب، وتبلغ مساحة الجزائر 2381741 كلم 2 وهي من أكبر بلدان المغرب العربي مساحة، ويبلغ عدد سكانها 39.5 مليون نسمة وهذا في جانفي 2015تتميز الجزائر من شمالها إلى جنوبها بثلاثة أنواع من المناخ. (لعروق، 2009، صفحة 10)

– الساحل الجزائري: يمتد الساحل الجزائري على مسافة 1600 كلم وهو يتميز بارتفاعه وتكونه الصخري، وتوجد به عدّة فضاءات سياحية نادرة، ومن أهم المناطق السياحية الممتدة على هذا الساحل نجد: القالة، تيقزيرت، سيدي فرج، تنس، بني صاف؛

كما تنفرد الجزائر بمعالم تاريخية وحضارية متنوعة، وتعتبر من بين الدول التي تتوفر على المناطق الأثرية، وتظهر هذه الثروة في تصنيف اليونسكو لسبع مناطق أثرية ضمن التراث العالمي،

– تيمقاد: تم إنشاؤها من طرف الإمبراطور ترجان عام 100 م وهي تقع بباتنة؛

– تيبازة : وهي من المدن الرومانية العتيقة؛

– جميلة : وهي تقع بسطيف وهي من أقدم المدن الرومانية بالجزائر ؛

– الطاسيلي : وتحتوي على اكثر من 15000 لوحة تعكس تحولات المناخ وهجرة الحيوانات وتطور الحياة البشرية في الصحراء خلال 6000 سنة قبل الميلاد؛ (مرزاقة و شخشاخ، 2010، الصفحات 10-11)

– جودة الخدمات الفندقية المقدمة (العديد من الفنادق ذات تصنيف خمس نجوم)؛

– قوانين تشجيع الاستثمار حيث شملت قطاع السياحة من خلال الحوافز والاعفاءات التالية: في إطار المخطط الوطني للتنمية حيث يمكن للاستثمارات الأجنبية العمل في الجزائر وحصولها على إعفاءات ضريبية شريطة المشاركة في شركات مختلطة مع مؤسسات القطاع العام 51% وهذا ما يؤكد بداية انفتاح الاقتصاد الوطني من خلال السماح للقطاع الخاص وكذا رأس المال الأجنبي بالمشاركة في تحقيق أهداف استراتيجية تنموية، حيث سمح القانون 86-13 المعدل والمتمم للقانون 82-13 بمشاركة رأس المال الأجنبي في إنشاء شركات مختلطة بمساهمة رؤوس أموال الدولة وفق تسهيلات جديدة متمثلة خاصة في تمديد مدّة حياة المؤسسة المختلطة من 15 سنة إلى مدّة قد تصل إلى 99 سنة وفق القانون التجاري الجزائري وتسهيلات في تحويل الأموال للخارج ولتحديد حصة الشريك الأجنبي في رأس المال بنسبة 49% وفي إصلاحات الثمانينات سمح القانون 88/25 المؤرخ في 12 جويلية 1988 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الخاصة الوطنية.

عملت الجزائر في إطار إصلاح النظام النقدي على وضع القانون 90/10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض كنقطة بداية لتدعيم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر وبالرغم من أنه ليس استثمار إلا أنه يؤكد ترخيص المشرع الجزائري للمقيمين وغير المقيمين بالحرية الكاملة للقيام بالشراكة أو بالاستثمار المباشر وتحويل الأموال بين الجزائر والخارج لتمويل مشاريع اقتصادية وفي أواخر سنة 1993 صدر المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بقانون الاستثمارات (المرسوم التشريعي 93/12، 1993)' تكملة لقانون 10/90 الخاص بالنقد والقرض وبهذا حققت الجزائر قفزة نوعية في التعامل مع القضايا الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إطار نظام تشريعي جديد وألغى القوانين الصادرة المخالفة باستثناء تلك المتعلقة بالمحروقات؛

تلاه بعد ذلك الأمر 01/03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المعدل بتطوير الاستثمار (2001/03، 2001) المعدل بموجب الأمر 06/08 المؤرخ في 15 يوليو 2006 المعدل والمتمم للأمر 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار (الأمر 06/08، 2006) وكانت آخر التفاتة تشريعية لتطوير الاستثمار

عموما والاستثمار السياحي خصوصا بموجب القانون رقم 16/09 المؤرخ في 03 أوت 2016 والمتعلق بترقية الاستثمار (القانون 16/09، 2016).

-الصحراء الجزائرية كمقصد سياحي للأجانب؛

- وجود المؤسسات التعليمية المتخصصة في تدريس التخصصات السياحية المختلفة والتي تزود القطاع بالكوادر المؤهلة والمدربة؛
- طبيعة السكان في الجزائر مضياف.

- **التحديات التي تواجه القطاع السياحي في الجزائر**

يمكن حصرها فيما يأتي (عبد المالك، 2018، الصفحات 117-148):

- غياب نظرة للمنتجات السياحية في الجزائر؛
- ضعف نوعية المنتوج السياحي وضعف نوعية الخدمات السياحية المقدمة؛
- ضعف آداء وكالات السفر ونقص في تكوين وتأهيل المستخدمين؛
- تغلغل ضعيف لتكنولوجيا الاعلام والاتصال في السياحة؛
- خدمات مالية تسير وتنظيم غير متمكن مع القطاع؛
- غياب استراتيجية حقيقية في التسويق.

4. دراسة علاقة التكامل المشترك بين الطلب السياحي ونمو الناتج المحلي الاجمالي الجزائري

1.4 تقديم وتحليل متغيرات الدراسة:

تقديم وتحليل متغيرات الدراسة: إن قيم المتغيرات المراد دراستها هي عبارة عن بيانات سنوية حقيقية خاصة باقتصاد الجزائر الممتدة من سنة 1995 إلى سنة 2019 أي حيث أن حجم الدراسة هو 25 مشاهدة وهو حجم يكفي للقيام بهذه الاختبارات.

-الناتج المحلي الاجمالي: والمعبر عنها بالرمز PIB كمتغير تابع والمتحصل عليه من بيانات البنك الدولي. كما يوضحه الجدول01 في الملحق 01.

- الطلب السياحي والمعبر عنه بعدد الوافدين الأجانب للجزائر والمعبر عنه بالرمز DM كمتغير مستقل والمتحصل عليه من بيانات البنك الدولي. كما يوضحه الجدول01 في الملحق 01

2.4 دراسة استقرار السلاسل الزمنية لعينة الدراسة

الجدول 1: اختبار استقرار سلسلة DM و PIB عند المستوى

اختبار ADF	عند المستوى	القيمة الاحتمالية
السلسلة DM	-وجود قاطع -وجود قاطع واتجاه -في غياب القاطع والاتجاه	0.68 0.14 0.91
السلسلة PIB	-وجود قاطع -وجود قاطع واتجاه -في غياب القاطع والاتجاه	0.14 0.0138 0.41

المصدر: من إعداد الباحثتين انطلاقا من مخرجات EVIEWS10

التفسير الاقتصادي: من الملاحظ أن أغلبية القيم الحرجة أكبر من 5% لأغلب اختبارات النموذج ومنه نقبل الفرض العدم H0 ومنه السلسلتين غير مستقرتين عند المستوى.

الجدول 2: اختبار استقرار سلسلة DM و PIB عند الفارق الأول

اختبار ADF	عند الفارق الأول	القيمة الاحتمالية
السلسلة DM	-وجود قاطع -وجود قاطع واتجاه -في غياب القاطع والاتجاه	0.0005 0.0025 0.0001

السلسلة PIB	-وجود قاطع -وجود قاطع واتجاه -في غياب القاطع والاتجاه	0.00 0.00 0.00

المصدر: من إعداد الباحثتين انطلاقا من مخرجات EVIEWS10

التفسير الاقتصادي: من الملاحظ أن أغلبية القيم الحرجة أقل من 5% لأغلب اختبارات النموذج ومنه نقبل الفرض البديل H1 ومنه السلسلتين مستقرتين عند الفارق الأول.

3.4 اختبار علاقة التكامل المشترك

بما السلسلتان مستقرتين من نفس الدرجة عند الفارق الأول هناك إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك ولتبيان ذلك لابد من اختبار استقرار سلسلة البواقي.

الجدول3: اختبار استقرار سلسلة البواقي عند المستوى

اختبار ADF	عند المستوى	القيمة الاحتمالية
سلسلة البواقي	-وجود قاطع -وجود قاطع واتجاه -في غياب القاطع والاتجاه	0.22 0.28 0.03

المصدر: من إعداد الباحثتين انطلاقا من مخرجات EVIEWS10

التفسير الاقتصادي: من الملاحظ أن أغلبية القيم الحرجة أكبر من 5% لأغلب اختبار النموذج ومنه نقبل الفرض العدم H0 ومنه السلسلة غير مستقرة عند المستوى

بما أن سلسلة البواقي غير مستقرة عند المستوى ومنه لا توجد علاقة طويلة المدى بين متغيري الدراسة.

5. اختبار السببية وفق غرانجر

إن غياب وجود علاقة توازنية مستقرة طويلة المدى خلال الفترة (1995-2019) بين النمو الاقتصاي والطلب السياحي يعني غياب أي ارتباط بينهما وهذا أيضا لا يعني أن العلاقة لا توجد بالكامل بالأحرى فهي ضعيفة وتحتاج لبيانات أدق للتحقق من صحتها لذا تم اعتماد اختبار العلاقة السببية قصير المدى. بين متغيري الدراسة

وبعد الكشف عن العلاقة قصيرة المدى بين المتغيرين سنقوم بتحديد اتجاه العلاقة السببية.

يعتبر اختبار السببية وفق غرانجر من الاختبارات المتعلقة بالأجل القصير، حيث بعد الكشف عن العلاقة قصيرة المدى بين المتغيرين سنقوم بتحديد اتجاه العلاقة السببية مع أخذ الفجوة الزمنية المثلى (lag :1)=2) ويمكن عرض النتائج باختبار فرضى العدم الآتيين:

H0= الناتج المحلي لا تسبب الطلب السياحي؛

H0= الطلب السياحي لا يسبب الناتج المحلي.

نقبل الفرض العدم في حالة قيمة الاحتمال الموافق لإحصائية فيشر أكبر من 5%.

الجدول4: اختبار السببية لغرانجر

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/23/22 Time: 22:18
Sample: 1995 2019
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
PIB does not Granger Cause DM	23	0.16991	0.8451
DM does not Granger Cause GDP		1.53123	0.2431

المصدر من إعداد الباحثتين انطلاقا من مخرجات EVIEWS10

بما أن القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر أكبر من 5% في العلاقة الأولى و الثانية نستنتج أنه لا توجد علاقة سببية بين الناتج المحلي الاجمالي باتجاه الطلب السياحي ولا توجد علاقة سببية في الاتجاه الآخر.

6. تحليل النتائج

مما سبق يتضح أن توجه الجزائر للقطاع السياحي كبديل تنموي للاقتصاد الريعي يبقى محتشما ولا يرقى بمستوى إمكانيات البلاد السياحية.

وهذا ما يجعلنا نرفض صحة فرضيات الدراسة حيث لا توجد علاقة بين الناتج المحلي والطلب السياحي.

- أثبتت الدراسة عدم استقرار سلاسل المتغيرين عند مستوى معنوية 5% حيث كان أكبر من المستوى المطلوب **عند المستوى** في حين أنها مستقرة **عند الفارق الأول** وهذا ما جعل من إمكانية وجود علاقة في المدى الطويل بين متغيري الدراسة؛
- كما أثبتت الدراسة عدم استقرار سلسلة البواقي ومنه لا توجد علاقة طويلة المدى بين متغيري الدراسة عند مستوى معنوية 5% ومنه **نرفض صحة الفرضية الأولى** المقرة بوجود علاقة طويلة المدى بين متغيري الدراسة؛
- أثبتت الدراسة من خلال اختبار خرانجر عدم وجود علاقة قصيرة المدى بين متغيري الدراسة عند مستوى معنوية 5% ومنه **نرفض صحة الفرضية الثانية.**

7. خاتمة

إن مقدار استفادة أي دولة في العالم من العائدات السياحية يعتمد أولا على عدد السياح الدوليين لتلك الدولة إضافة إلى مستوى صناعة السياحة فيها ومستوى الأسعار إضافة لنوع السائح الدولي من حيث مستوى دخله ونزعته للانفاق ومدى فترة بقائه أو مكوثه في منطقة الزيارة ومهما يكن حجم العوائد السياحية فإنه ينعكس على اقتصادها الوطني في ما تساهم به في الناتج المحلي الاجماليPIB، أما في الجزائر فرغم المؤهلات الطبيعية والإمكانيات المادية التي تزخر بها البلاد والجهود الكبيرة المبذولة في الفترة الأولى من الاستقلال لإعطاء القطاع السياحي بعده الذي يستحقه إلا أن نسبة مساهمته في الاقتصاد بقيت ضئيلة وقدراته التنافسية محدودة إذ لا تزال الجزائر تحتل المراتب الأخيرة في مؤشرات التنافسية رغم البرامج المتبناة.

نتائج الدراسة

- ضعف الحملات الترويجية والمخصصات المالية المرصودة لذلك قياسا بالدول الجوار (تونس والمغرب)؛

- ارتفاع أسعار الخدمات الفندقية والسياحية قياسا بالدول المجاورة؛
- قصر مدة إقامة السائح في الجزائر وذلك لاعتبار الجزائر منطقة عبور للمناطق المجاورة لا تتجاوز مدة الإقامة فيها ثلاث ليالي؛
- هيكلية التمويل وضعف القدرات الائتمانية الموجهة للقطاع السياحي (فوائد مرتفعة، فترة سداد متوسطة) وهذا بدوره يؤثر على مردود الاستثمار؛
- ضعف البنية التحتية في المناطق السياحية الأثرية وضعف الخدمات المقدمة في المواقع الآثرية؛
- عدم دقة الاحصائيات السياحية ووجود اختلاف كبير في الإحصاءات بين الهيئات السياحية المختلفة؛
- ضعف في حركة السياحة الوطنية والداخلية وتوجهها نحو الدول المجاورة (تونس، المغرب)؛
- ضعف التعاون والتنسيق بين وزارة السياحة والجهات المسؤولة عن تفعيل السياحة كوكلاء السفر والسياحة ومسيري الفنادق؛
- الموسمية الواضحة في نشاط القطاع السياحي وعدم العمل التوازن السياحي في أشهر السنة المختلفة رغم تنوع الوجهات السياحية في الجزائر بين الصحراء والساحل والمناطق الجبلية؛
- ضعف الترويج للسياحة في المناطق الداخلية للبلاد مما يضعف من فرص الاستثمار في الفنادق والهياكل المشابهة كما نعلم تنجح سياحة بلا فنادق ولكن لا تنجح فنادق دون سياحة؛
- زيادة المنافسة من قبل دول الجوار (تونس والمغرب) سواء من ناحية النضج السياحي والأسعار والجودة؛
- دور شركة الطيران الجزائرية ضعيفا من ناحية الترويج السياحي للبلاد مقارنة بشركات الطيران الدولية؛
- ضعف العلاقة التبادلية بين قطاع السياحة وباقي القطاعات الاقتصادية مما يخلق مشكلة التمويل بالعملة الصعبة مما يجعل عائدات السياحة تتسرب في شكل تسديد لفاتورة الواردات؛
- ضعف المرافقة الاستثمارية للمشاريع السياحية؛

توصيات الدراسة

وفق لما سبق يمكن طرح التوصيات الآتية:

- تعميق فكرة تبني الجزائر كمقصد سياحي لاستقطاب السياح من الدول المجاورة مع تشجيع السياحة الداخلية؛
- زيادة الاهتمام بالترويج بتخصيص ميزانية لتنشيط سمعة البلاد سياحيا على المستوى العربي والدولي؛
- مراقبة جودة الخدمات السياحية باستمرار ؛
- زيادة الاهتمام بالنقل السياحي الداخلي وتوفير الحديث منه؛
- تخفيض الضرائب على مختلف الأنشطة السياحية؛
- رفع مستوى الكفاءات إدارة المنظومة السياحية في البلاد؛
- زيادة الاهتمام بالآثار التاريخية المتنوعة في البلاد؛
- طرح أسعار تنافسية وتشجيعية للخدمات السياحية والفندقية.

8. قائمة الملاحق

الملحق 1: الإيرادات السياحية والطلب السياحي للجزائر للفترة 1995-2019

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي PIB (نسبة مئوية)	عدد الوافدين الأجانب DM
1995	1.1	520000
1996	3.8	605000
1997	4.1	635000
1998	1.1	678000
1999	5.1	749000
2000	3.8	866000
2001	3.00	901000
2002	5.6	988000
2003	7.2	1166000
2004	4.3	1234000
2005	5.9	1443000

2006	1.7	1638000
2007	3.4	1734000
2008	2.4	1772000
2009	1.6	1912000
2010	3.6	2070000
2011	2.9	2395000
2012	3.4	2634000
2013	2.8	2733000
2014	3.8	2301000
2015	3.7	1710000
2016	3.2	2039000
2017	1.3	2451000
2018	1.1	2657000
2019	1	2371000

المصدر: معطيات البنك الدولي متوفر على الموقع الاتي:
https://data.albankaldawli.org

9. قائمة المراجع

1- الأمر 2001/03. (20 08, 2001). الأمر المتعلق بتطوير الاستثمار. الجزائر، الجزائر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 47 الصادر بتاريخ 2001/08/20.
2- الأمر 06/08. (15 07, 2006). الأمر 08/06 المؤرخ في 2006/07/15 المعدل والمتمم للأمر 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار. الجزائر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 47 الصادر في 2006/07/19.
3- القانون 16/09. (03 08, 2016). القانون 09 /16 المتعلق بترقية الاستثمار. الجزائر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 46 الصادر في 2016/08/03.
4- المهري عبد المالك. (جوان, 2018). المقاولاتية كمدخل لصناعة السياحة في الجزائر. *مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال*(01)، الصفحات 117-148.
5- زكي خليل المساعد. (2006). *تسويق الخدمات وتطبيقاته*. الأردن، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.

6-عادل عبد الله العنزي، و حميد عبد النبي الطائي. (2013). *التسويق في إدارة السياحة والضيافة*. الأردن، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

7-علي فلاح الزغبي. (2012). *التسويق السياحي مدخل صناعة السياحة والضيافة*. الأردن، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

8-عيسى مرزاقة، و محمد الشريف شخشاخ. (09-10 مارس, 2010). التنمية السياحية المستدامة في الجزائردراسة أداء وفعالية مؤسسات القطاع السياحي في الجزائر. *مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها فب التنمية المستدامة*. بسكرة: جامعة محمد خيضر - بسكرة-.

9- فهد بن جمعة . (01 05, 2009). ذروة النفط من جانب الطلب. (قناة العربية) تاريخ الاسترداد 11 12, 2016، من http://www.alarabia.net/ar/aswaq.

10- لمياء السيد حنفي. (2010). *أعمال شركات السياحة ووكالات السفر*. الاسكندرية، القاهرة: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

11- محمد الهادي لعروق. (2009). *أطلس العالم الجزائر*. عين مليلة، الجزائر: دار الهدى.

12 مرزوق عابد القعيد. (2011). *مبادئ السياحة*. الأردن، عمان: دار الاثراء للنشر والتوزيع.

13 - مرسوم تشريعي المرسوم التشريعي 93/12. (15 جويلية, 1993). المرسوم التشريعي المتعلق بترقية الاستثمار. الجزائر، الجزائر: الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 64 الصادر 24 ربيع الثاني 1414.

14- منشورات الديوان الوطني للسياحة. (2015). الهقار والتاسيلي الجزائر. 03. الجزائر: الديوان الوطني للسياحة الجزائري.